Ägyptische Experten: Sharaf-Regierung scheiterte an der Rückführung geplünderter Gelder
Al Sharq, 04.Mai 2011

الشرق
Al-Sharq
يومية سياسية جامعة
تصدر عن دار الشرق، الدوحة - قطر

خبراء مصريون يتهمون حكومة شرف بالتراخي في استعادة الأموال المنهوبة

٠٤-٠٥-٢٠١١

القاهرة-محمود دياب:
أكد الدكتور حسام عيسى أستاذ القانون بجامعة عين شمس ورئيس اللجنة الشعبية لاستعادة الأموال المنهوبة من قبل رموز النظام المخلوع والمهربة إلى خارج مصر أنه تم تشكيل لجنة لوضع الدراسات والأبحاث لمكافحة الفساد عن طريق تضارب المصالح وتداخل الاختصاصات.
وحذر عيسى في مؤتمر حول حكم القانون والتنمية في مصر عقده منتدى شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب بإشراف الدكتور مصطفى كامل السيد من الصناديق الخاصة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الثورة المضادة، منتقداً تقرير صادر من الجهاز المركزي للمحاسبات عن حصيلة الصناديق الخاصة والتي تصل إلى ٢٨ مليار جنيه (الدولار يساوى ٥.٩٥ جنيه) في حين أن البنك المركزي المصري أعلن أن حصيلة الصناديق الخاصة تصل إلى ٨٨ مليار جنيه.
وأشار إلى أنه وفقاً للقانون فإن البنك المركزي أعلن مخالفة الصناديق الخاصة للقانون حيث إنه يتم إنشاء صناديق خاصة تابعة للبنوك الخاصة وأنه تم حصر حصيلة أحد تلك الصناديق في بنكين فقط فبلغت ٤٧٠ مليون جنيه، مضيفاً أن وزارة مثل الداخلية قامت برفع ثمن ترخيص السيارة من رسوم وصلت إلى ثلاثة آلاف جنيه في حين أن الثابت أن ثمن الأوراق والدمغة اللازمة لاستخراج الرخصة ٢٨ جنيها، ويتم توريد الفارق إلى الصندوق الخاص بوزارة الداخلية من أجل تمويل دفع مكافآت للضباط والإنفاق على الأمن المركزي الذي وصل عدده الإجمالي إلى ما يقرب من مليون ونصف مليون فرد مهمتهم التصدي للمظاهرات.
وأضاف عيسى أن الحكومة الحالية برئاسة الدكتور عصام شرف غير جادة في السعي لاسترداد الأموال المنهوبة في الخارج فهي لم تقم حتى الآن بتوفيق أوضاعها إزاء اتفاقية مكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة والتي تسهيل من تلك المهمة.
وأعلن أن الحكومة لن تستفيد شيئاً من دخول المتهمين بالاستيلاء على المال العام إلى السجون، ولكن الفائدة الحقيقية تكمن في سياسة التفاوض لحصر ممتلكات المتهمين والوصول إليها أولاً، لافتاً إلى أن عودة الأموال المنهوبة في ظل نظام العولمة أمر ليس مستحيلاً لكنه يحتاج إلى سنوات لأن رجال الأعمال الذين استفادوا من الفساد في عصر مبارك تفننوا في تهريب أموالهم.
وشدد عيسى على أن استعادة الأموال المنهوبة تتطلب شرطين هامين أولها حماية من يبلغ عن واقعة فساد أو عملية تهريب أموال للخارج وثانيها وجود تشريع يسمح بالتصدي للفساد وجرائم الاستيلاء على المال العام.

Al Sharq . All Rights Reserved © ٢٠١١